

Distr.  
GENERAL

A/52/383  
S/1997/732  
23 September 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثانية والخمسون  
البند ٦١ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى  
الأمم المتحدة

لقد تم الإعراب عن آراء حكومة بلدي بشأن شراء الإدارة القبرصية اليونانية لمنظومة القذائف المتطورة من طراز S-300 من خلال البيانات التي أصدرتها وزارة خارجية تركيا في ٦ و ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وتشير التصريحات الرسمية الصادرة عن الإدارة القبرصية اليونانية والاتحاد الروسي إلى أن الاستعدادات لتكوين منظومة القذائف S-300 في جنوب قبرص مستمرة.

إن المواصفات التقنية لمنظومة القذائف هذه تجعلها تشكل تهديدا مباشرا لا لأمن القبارصة الأتراك فحسب بل ولأمن تركيا ذاتها. ذلك أن القذائف، بمداهها البالغ ١٥٠ كيلومترا، قادرة على التغلغل في المجال الجوي للبلدان المجاورة. وعليه، سيكتسب الجانب اليوناني القبرصي القدرة على ضرب أهداف في تركيا التي لا تبعد عنها إلا مسافة ٦٤ كيلومترا. ومن الواضح أن التطورات المتعلقة بشراء هذه القذائف ستزيد من حدة التوتر القائم في الجزيرة وستخلق أيضا حالة عدم استقرار بالمنطقة، مما يزيد في تعقيد الجهود المبذولة الرامية إلى إيجاد حل لمسألة قبرص. وقد أبدت بلدان عديدة فعلا، الآراء ذاتها وعبرت عن قلقها إزاء مضاعفات نشر هذه القذائف. وقد كرر مجلس الأمن أيضا في قراره ١٠٩٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وقراره ١١١٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الإعراب عن قلقه البالغ إزاء المستويات المفرطة التي وصلتها القوات العسكرية والأسلحة في جنوب قبرص والوتيرة التي يتم بها توسيع هذه القوات والأسلحة والارتقاء بها وتحديثها بما في ذلك إدخال الأسلحة المتقدمة.

ولقد كانت هناك محاولات لوصف مبيعات الأسلحة والقذائف إلى جنوب قبرص بأنها مجرد وفاء بتعاقد تجاري. ولكنه من الواضح أن الأمر ليس يمثل البساطة التي يعرض بها، ذلك أن مسألة قبرص مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ أوائل عام ١٩٦٤. ومن المسلّم به أن يكون أعضاء مجلس الأمن، بالخاص، وفوق كل اعتبار، يتحملون المسؤوليات السياسية والمعنوية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ولذلك ينبغي عليهم أن يمتنعوا عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تعقيد عملية البحث عن حل سلمي للنزاعات. وعلاوة على ذلك، تشكل مبيعات الأسلحة إلى جنوب قبرص انتهاكا للمبادئ المنظمة لنقل الأسلحة التقليدية لعام ١٩٩٧ الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حيث نصت بصفة قاطعة على أنه ينبغي لكل دولة مشاركة أن تأخذ في اعتبارها "الحالة الداخلية والإقليمية في البلد المتلقي وحوله، على ضوء التوترات القائمة أو النزاعات المسلحة" وعلى أنها ملزمة بأن "تجنب نقل الأسلحة التي من شأنها أن تهدد السلم وتدخل قدرات عسكرية مزعزعة للاستقرار داخل أي منطقة أو تشارك بأي طريقة أخرى في عدم الاستقرار الإقليمي".

وعلى هذا الأساس، لا بد من الإشارة إلى أن اليونان، بتأييدها لشراء الإدارة القبرصية اليونانية لمنظومة القذائف السالفة الذكر وباتخاذها خطوات ملموسة لتعزيز ما يسمى "مبدأ الدفاع المشترك" مع الإدارة في جنوب الجزيرة، يخلق حالة من عدم الاستقرار في قبرص. وفي الوقت ذاته ورد في الصحافة اليونانية أن قاعدة بافوس الجوية التي تم بناؤها مؤخرا في جنوب قبرص، ستصبح جاهزة للاستعمال خلال المناورات العسكرية الكبيرة المشتركة بين اليونانيين والقبارصة اليونانيين التي أطلق عليها رمز "نيكيفوروس"، والتي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. إن مثل هذه المبادرات لن تزيد إلا من تعميق عدم الثقة بين الأطراف ومن تصاعد حدة التوتر في الجزيرة.

وينبغي ألا يكون هناك شك في أن تركيا لا تستطيع أن تظل غير آبهة بالتطورات التي تهدد أمن الطائفة القبرصية التركية وأمنها هي وفي أنها ستتخذ تدابير مقابلة، ذلك أن تركيا والجانب القبرصي التركي مصممان على عدم السماح باستخدام مسألة تركيب القذائف في جنوب قبرص عنصرا للمساومة في العملية التفاوضية.

وتود حكومة بلدي، في ضوء الحالة المتوترة الراهنة في قبرص وخطورة التطورات الأخيرة التي أشرت إليها أعلاه، أن تطلب إليكم، السيد الأمين العام، أن تقوموا بمبادرات عاجلة مع الأطراف المعنية بهدف منع نشر قذائف S-300 في الجزيرة.

وسأكون ممتنا لو تم تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين أ. تشيلم  
السفير  
الممثل الدائم

-----